الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1987/51
24 February 1987
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٠ من جدول الأعمال

مسألة حقوق الانسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٧ موجهة من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف الى رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

يرحب وفد غواتيمالا بتقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (E/CN.4/1987/15) ويكرر تأكيد عزمه الراسخ على مواصلة التعاون في مجال حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم .

ومابرحت الحكومة الدستورية في غواتيمالا تعمل ، منذ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، على تحويل البلد الى دولة دستورية تحظى فيها حقوق الانسان بالاحترام التام .

وان الحكومة الدستورية في الجمهورية ، تصميما منها على تعزيز احترام حقوق الانسان ، قد اتخذت الخطوات التالية دعما لحقوق الانسان :

حل ادارة التحقيق الفني ؛

سحب التحفظ الذي أبدي بصدد اتفاقية مؤتمر البلدان الأمريكية الخاصة بحقوق الانسان فيما يتعلق بعقوبة الاعدام على الجرائم العادية المتصلة بالشخصيات السياسية ؛

اعادة تنظيم السلطة القضائية بغية أن يعود لها استقلالها الذاتي والكامل ؛

تعزيز تطبيق القانون الدستوري ؛

انشاء اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ؛

ووضع ما يناسبها من تشريعات ؛

تعيين قاض ذي سلطات واسعة من قبل محكمة العدل العليا للتحقيق في حالات الاختفاء ؛

استحداث سجل مركزي بالمعتقلين •

وقد أمكن ، الى حد بعيد ، وضع نهاية لجرائم القتل السياسية ولحوادث الاختطاف وحالات الاختفاء القسري التي تقوم بها جماعات مسلحة لا صلة لها بالحكومة • وهذا بالطبع عامل لا يستهان به في الحياة الوطنية ، ولاسيما بالنظر الى العنف الذي كان سائدا في السنوات السابقة •

ان حكومة غواتيمالا متمسكة بالواجب الأخلاقي في الاسهام في الضمان الفعال لحقوق الانسان ، ولاسيما في مجال حساس كهذا • وبامكان المنظمات الدولية والاقليمية العديدة المعنية بحقوق الانسان التي أدت زيارات متكررة الى غواتيمالا أن تشهد على تصميم الحكومة في هذا الشأن •

ومع ذلك ، مازالت الحكومة تتلقى تقارير - لا تستند ، في رأيها ، الى حجة وافية - تتضمن تفاصيل غير كافية ، لا تسوّغ اجراء تحقيقات جدية • ومعظم حالات الاختفاء المزعومة تبلّغ بها من خلال تقارير أرسلها اليها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، وهي تقارير يكون مصدرها عادة منظمات ذات دوافع سياسية •

ومن ثم ، يرتئي وفد غواتيمالا وجوب اجراء تقييم موضوعي للتعاون بين حكومة غواتيمالا والفريق العامل ، ووجوب توخي الأمانة الدقة في دراسة واعداد الحالات التي تعرض على الفريق العامل بدلا من قبول تلك الحالات واستنساخها بطريقة آلية •

ان الجزء الخاص بغواتيمالا من التقرير السابع للفريق العامل يبين أن ما يقرب من ٩٠ في المائة من " الحالات الجديدة " التي أحيلت في عام ١٩٨٦ قد حدثت في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥ •

وعلاوة على ذلك ، فان الممثل الخاص المعين من قبل رئيس لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية والأربعين يقول في الفقرة ٥ من تقريره (E/CN.4/1987/24) ان " وزير الداخلية ورئيس المحكمة العليا على السواء قالا انه لم تسجل أية حالات اختفاء جديدة (بمفهوم الأمم المتحدة) منذ تولي الحكومة الجديدة مهام الحكم " • ولا يوجد حاليا سجناء سياسيون في غواتيمالا •

ان غواتيمالا ، بوصفها بلدا ناميا ، تفتقر الى الاحصاء الدقيق للسكان ، وسكانها الحضريون كثيرو التنقل ، مما يجعل من المتعذر تحديد الحالات بشكل واضح ، لاسيما عندما يكون الأشخاص المزعوم اختفاؤهم قد هاجروا الى بلدان مجاورة أو انتقلوا الى مناطق أخرى في غواتيمالا •

وعليه ، فان وفد غواتيمالا يكرر من جديد الطلب الذي تقدم به في الدورة السابقة لمساعدة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، ويحدوه الأمل الصادق في أن يقبل الفريق العامل الدعوة التي وجهت اليه في الدورة التاسعة عشرة لزيارة غواتيمالا •

وفي الختام ، يود وفد غواتيمالا أن يقدم ايضاحا فيما يتعلق بالفقرة ٤٥ من تقرير الفريق العامل ، التي لا تعكس بأمانة ما قاله ممثل غواتيمالا ، ويرجو ادخال التصويبات المناسبة على الفقرة ، وذلك على النحو التالي :

١ - قال ممثل غواتيمالا انه قد تم حل مكتب التحقيق الفني ؛

٢ - وحيث حلت تلك الجماعة ، لم يعد لها اذن مركز رسمي ؛

٣ - ان ممثل غواتيمالا ، حين وصف تلك المجموعة بأنها عديمة المركز الرسمي ، لم يكن يعني أن الحكومة تصادف صعوبة في السيطرة على الهيئات الرسمية ، حيث أن المجموعة موضوع البحث لا تشكل جزءا من قوات صون القانون والنظام ؛

٤ - ان قوات صون القانون والنظام تخضع في الوقت الراهن لسيطرة الحكومة التامة ؛

٥ ان جوهر ما قاله الممثل الدائم هو أنه لم يبدر من الحكومة أو من قوات صون القانون والنظام أو من أية وكالة رسمية أخرى أي تعد على حقوق الانسان ؛

٦ - لا بد من التأكيد من جديد أن الحكومة الراهنة وأجهزتها ومؤسساتها مكرسة لخدمة حقوق الانسان وتعزيزها .

وستكون البعثة الدائمة لغواتيمالا ممتنة أن تدون على النحو الواجب الملاحظات المبداة أعلاه وأن يعمم مضمون هذه المذكرة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الثالثة والأربعين للجنة حقوق الانسان .

- - - - -